



الاتحاد للوساطة
Etihad Brokerage

الرقم : 2019/234

التاريخ : 2019/03/31

السادة بورصة عمان المحترمين

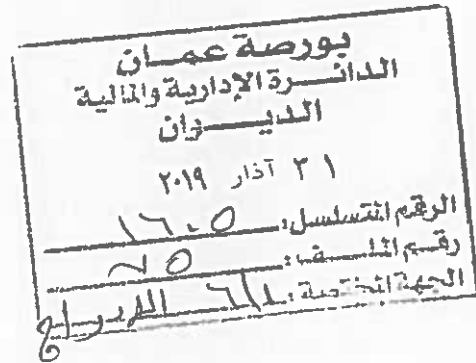
تحية وبعد،،

حسب الفقرة (أ) من المادة (33) من النظام الداخلي لبورصة عمان نرفق لكم
البيانات المالية السنوية المدققة عن السنة المالية المنتهية 2019.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير العام

احمد سلامه



شركة الاتحاد للوساطة المالية
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - الاردن

القوائم المالية للسنة المنتهية في
٣١ كانون الأول ٢٠١٨
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

شركة الاتحاد للوساطة المالية
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - الاردن
٣١ كانون الأول ٢٠١٨

جدول المحتويات

تقرير المدقق

قائمة

ا

قائمة المركز المالي

ب

قائمة الدخل والدخل الشامل

ج

قائمة التغيرات في حقوق الشريك

د

قائمة التدفقات النقدية

صفحة

٢٦ - ا

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/٧٩١٣٠٠

الى السادة رئيس وأعضاء هيئة المديرين
شركة الاتحاد للوساطة المالية
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة الاتحاد للوساطة المالية (شركة ذات مسؤولية محدودة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الشريك والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى .

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وادائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن الشركة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للشركة في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا .

أمر آخر

ان القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ قد تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات آخر والذي اصدر تقريراً غير متحفظ حولها بتاريخ ٤ شباط ٢٠١٨.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن إعداد القوائم المالية للشركة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية بصورة عامة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين استناداً لهذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال، التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.

• باستنتاج مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تُثير شكوكا جوهرية حول قدرة المنشأة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمنشأة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.

• بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية الأخرى

تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع البيانات المالية المرفقة ونوصي بالمصادقة عليها .

عمان - الأردن
٣١ آذار ٢٠١٩

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الاردن

شفيق كميل بطشون
إجازة رقم (٧٤٠)

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

010103

قائمة (أ)

شركة الاتحاد للوساطة المالية

(شركة ذات مسؤولية محدودة)

عمان - الأردن

قائمة المركز المالي

٣١ كانون الأول		إيضاح	
٢٠١٧	٢٠١٨		
دينار	دينار		
الموجودات			
٣,١٨٤,٨٠١	٤١١,٨١١	٤	نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك
٦,٧٠٤,٩٤٥	٩,٤٦٠,٩٣٠	٥	ذمم مدينة - بالصافي
٥,٧١٩	٦,٩٥٠		مصاريف مدفوعة مقدماً
٢٣١,٢٥٠	٤٦٦,١٨٨	٦	أرصدة مدينة أخرى
١١٨,٩٣١	١٠٤,١٤٨	٧	ممتلكات ومعدات - بالصافي
١٠,٣١٢	١٦,٧١٩	٨	موجودات غير ملموسة - بالصافي
١٠,٢٥٥,٩٥٨	١٠,٤٦٦,٧٤٦		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الشريك			
١٩٤,٩٧٨	٣٥٥,٣٢٩		ذمم عملاء الدائنة
١٩٣,٤٧٥	١٤٦,٦٧٧	١٤	مخصص ضريبة الدخل
٤٦٥,٥٧٦	٢٨,٠٠٨	١١	أرصدة دائنة أخرى
٨٥٤,٠٢٩	٥٣٠,٠١٤		مجموع المطلوبات
حقوق الشريك :			
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٩	رأس المال المدفوع
٥٨٤,٤٥٩	٦٥٦,١٣٥	١٠	الإحتياطي الإجباري
٣,٨١٧,٤٧٠	٤,٢٨٠,٥٩٧		أرباح مدورة
٩,٤٠١,٩٢٩	٩,٩٣٦,٧٣٢		مجموع حقوق الشريك
١٠,٢٥٥,٩٥٨	١٠,٤٦٦,٧٤٦		مجموع المطلوبات وحقوق الشريك

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق .

قائمة (ب)

شركة الاتحاد للوساطة المالية

(شركة ذات مسؤولية محدودة)

عمان - الاردن

قائمة الدخل والدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول					
٢٠١٧	٢٠١٨	ايضاح	٢٠١٧	٢٠١٨	
دينار	دينار		دينار	دينار	
الإيرادات :					
٩١٣,٤١٨	٢٨٧,٢٩٠				صافي إيرادات العمليات
٤٩٧,٨٩٣	٧٤٠,٨٦٥	١٢			الفوائد الدائنة
١,٤١١,٣١١	١,٠٢٨,١٥٥				
المصاريف :					
٢٣٨,٧١٦	٢٧٦,٥٤٣	١٣			مصاريف إدارية
٢٩,٤٢٦	٣٠,٩٥١	٨,٧			استهلاكات واطفاءات
-	٣,٧٩٥	٥			مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٥٢٦	١٠٦				خسارة بيع ممتلكات ومعدات
٢٦٨,٦٦٨	٣١١,٣٩٥				مجموع المصاريف
١,١٤٢,٦٤٣	٧١٦,٧٦٠				الربح للسنة قبل الضريبة - قائمة (د)
(٢٧٤,٢٣٥)	(١٧٢,٩٣٣)	١٤			ضريبة الدخل
٨٦٨,٤٠٨	٥٤٣,٨٢٧				الربح للسنة / اجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق .

قائمة (ج)

شركة الاتحاد للوساطة المالية

(شركة ذات مسؤولية محدودة)

عمان - الاردن

قائمة التغيرات في حقوق الشريك

رأس المال	الاحتياطي	الأرباح	
المدفوع	الاجباري	المسدرة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
<u>للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨</u>			
الرصيد بداية السنة			
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٨٤,٤٥٩	٣,٨١٧,٤٧٠	٩,٤٠١,٩٢٩
-	-	(٩,٠٢٤)	(٩,٠٢٤)
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٨٤,٤٥٩	٣,٨٠٨,٤٤٦	٩,٣٩٢,٩٠٥
-	-	٥٤٣,٨٢٧	٥٤٣,٨٢٧
-	٧١,٦٧٦	(٧١,٦٧٦)	-
٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٥٦,١٣٥	٤,٢٨٠,٥٩٧	٩,٩٣٦,٧٣٢
<u>للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧</u>			
الرصيد بداية السنة			
٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٧٠,١٩٥	٣,٠٦٣,٣٢٦	٨,٥٣٣,٥٢١
-	-	٨٦٨,٤٠٨	٨٦٨,٤٠٨
-	١١٤,٢٦٤	(١١٤,٢٦٤)	-
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٨٤,٤٥٩	٣,٨١٧,٤٧٠	٩,٤٠١,٩٢٩

إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ مع تقرير المدقق المرفق .

قائمة (د)

شركة الاتحاد للوساطة المالية

(شركة ذات مسؤولية محدودة)

عمان - الاردن

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول					
٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح			
دينار	دينار		التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :		
١,١٤٢,٦٤٣	٧١٦,٧٦٠		الربح للسنة قبل الضريبة - قائمة (ب)		
			التعديلات :		
٢٩,٤٢٦	٣٠,٩٥١	٨ و ٧	إستهلاكات وإطفاءات		
	٣,٧٩٥	٥	مخصص خسائر انتمائية متوقعة		
٥٢٦	١٠٦		خسارة بيع ممتلكات ومعدات		
			صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل التغير في بنود		
١,١٧٢,٥٩٥	٧٥١,٦١٢		رأس المال العامل		
(٣,٩٩٨,٤٨٧)	(١,٨٠٨,٤١٢)		(الزيادة) في ذمم عملاء التعامل بالهامش المدينة		
(٧١٤,٧٥٦)	(٩٦٠,٢٩٢)		(الزيادة) في ذمم لعملاء الوساطة المالية		
٧,٣٢٧	(١,٢٣١)		(الزيادة) النقص في مصاريف مدفوعة مقدماً		
(١,٢٢٩)	(٢٣٤,٩٣٨)		(الزيادة) في أرصدة مدينة أخرى		
(٨٤,١٨٧)	١٦٠,٣٥٤		الزيادة (النقص) في ذمم العملاء الدائنة		
٣٨٨,٥٧٦	(٤٣٧,٥٧٢)		(النقص) الزيادة في أرصدة دائنة أخرى		
			صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل قبل ضريبة		
(٣,٢٣٠,١٦١)	(٢,٥٣٠,٥٧٩)		الدخل المدفوعة		
(١٥٦,٣٩٠)	(٢١٩,٧٣١)	١٤	ضريبة الدخل المدفوعة		
(٣,٣٨٦,٥٥١)	(٢,٧٥٠,٣١٠)		صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل		
			التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :		
-	(٨,٢٩٠)	٧	شراء ممتلكات ومعدات		
(٥,٦٧٥)	(١٤,٣٩٠)	٨	شراء موجودات غير ملموسة		
(٥,٦٧٥)	(٢٢,٦٨٠)		صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار		
(٣,٣٩٢,٢٢٦)	(٢,٧٧٢,٩٩٠)		صافي (النقص) في النقد وما في حكمه		
٦,٥٧٧,٠٢٧	٣,١٨٤,٨٠١		نقد وأرصدة لدى بنوك - بداية السنة		
٣,١٨٤,٨٠١	٤١١,٨١١	٤	نقد وأرصدة لدى بنوك - نهاية السنة		

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق .

شركة الاتحاد للوساطة المالية
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - الاردن
ايضاحات حول القوائم المالية

١ - عام

- تأسس شركة الاتحاد للوساطة المالية بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٠٦ برأسمال قدره ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما ان الشركة تابعة ومملوكة بالكامل من شركة بنك الاتحاد المساهمة العامة. حصلت الشركة بتاريخ الأول من تموز ٢٠٠٦ على حق الشروع بالعمل في بورصة عمان من غايات الشركة القيام باعمال بيع وشراء الاوراق المالية والتداول بها في المملكة الاردنية الهاشمية ويشمل ذلك العمل كوسيط بالعمولة لصالح عملاء الشركة والتعامل بالهامش وبيع وشراء الاوراق المالية لصالح محفظة الشركة.

ب - ان الشركة مملوكة بالكامل من بنك الاتحاد ش.م.ع .

ج - تم إقرار القوائم المالية المرفقة بموجب قرار هيئة المديرين بتاريخ ٢٤ شباط ٢٠١٩ .

٢ - أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية المرفقة للشركة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة.

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية ، حيث يتم إظهارها بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.

- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة .

- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ باستثناء أثر ما يرد في الايضاح رقم (٢٠ - أ) .

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة :

نقد في الصندوق ولدى البنوك

لأغراض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل التي لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل بعد تنزيل أرصدة البنوك الدائنة.

الأدوات المالية

الاعتراف المبذني والقياس:

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للشركة عندما تكون الشركة طرفاً في المخصصات التعاقدية للأدوات المالية.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوبات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، كما هو مناسب ، عند الاعتراف المبدئي.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي ، فإن الشركة تعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الاعتراف الأولي ، سيتم أخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي ، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند إلغاء الاعتراف من تلك الاداء .

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية .

وعلى وجه التحديد أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ؛

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقوم الشركة بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال الشركة لإدارة الأصل .

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة ، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي . قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) . تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود ، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ، بالإضافة إلى هامش الربح . يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي . إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي ، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع ، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. تحدد الشركة نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين . ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالشركة على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية ، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

تتبنى الشركة أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة الشركة لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية . تحدد نماذج أعمال الشركة ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

تأخذ الشركة في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا تتوقع الشركة حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما تأخذ الشركة في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :

- السياسات والأهداف المعلنة للمحافظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية ، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك ؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر ؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعراف المبدئي بالأصل المالي ، تقوم الشركة بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد . تقوم الشركة بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة .

التدني

تقوم الشركة بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) ، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (١٢) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل .

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وفيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل .

وفيما يتعلق بجميع الموجودات المالية الأخرى، فتقوم الشركة بقيد الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية إن طرأت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي وتمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنشأ من جميع حالات التعثر في السداد المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول الشركة الأصل المالي، مع كافة مخاطر ومنافع الملكية الجوهرية، إلى منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بمخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول، تعترف الشركة بحصتها المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به التي قد يجب على الشركة دفعها. أما في حالة احتفاظ المجموعة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المحول، فتستمر الشركة بالاعتراف بالأصل المالي.

وعند إلغاء الاعتراف بأي من الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، يقيد الفارق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المستلم أو مستحق الاستلام في قائمة الدخل.

التصنيف كدين أو أدوات ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين والملكية إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات المطلوب المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات الملكية

تُعرف أداة الملكية بالعقد الذي يثبت ملكية الحصص المتبقية من موجودات المنشأة بعد خصم جميع المطلوبات. يتم تسجيل أدوات الملكية المصدرة بالمتحصلات المستلمة بعد خصم تكلفة الإصدار المباشرة.

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة وتخصم مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم إثبات أي أرباح أو خسارة في قائمة الدخل عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

المطلوبات المالية

تُقاس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

إن المطلوبات المالية التي ليست (١) مقابل محتمل للمنشأة المستحوذة ضمن عملية اندماج أعمال، أو (٢) محتفظ بها للتداول، أو (٣) مُحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

وتُقاس الذمم التجارية والحسابات الدائنة الأخرى المصنفة كـ "مطلوبات مالية" مبدئياً بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة، بينما يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم الاعتراف بمصاريف الفوائد على أساس العائد الفعلي.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدى الفترة المعنية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للالتزام المالي أو عبر فترة أقصر حسب الاقتضاء.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغى المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تعفى من التزاماتها أو عند إلغاء هذه الالتزامات أو انتهاء صلاحيتها. ويتم إثبات الفارق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الملغى الاعتراف به والمقابل المدفوع أو مستحق الدفع في قائمة الدخل.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضّل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ الشركة بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (١) أو (٢) أو (٣) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

مدخلات المستوى (١) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛

مدخلات المستوى (٢) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى ١ والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

مدخلات المستوى (٣) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني. وتشمل التكلفة جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بتملك هذه الموجودات.
- يتم استهلاك الممتلكات والمعدات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها بنسب مئوية سنوية تتراوح ما بين ٥% و ٢٠% سنوياً..
- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل .
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام . فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة مسبقاً ، فإنه يتم تسجيل التغير في التقدير في قائمة الدخل باعتباره تغير في التقديرات .
- يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها .

ذمم عملاء دائنة

تمثل ذمم عملاء دائنة التزامات على الشركة مقابل شراء بضائع أو خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة. يتم تصنيف ذمم عملاء الدائنة كمطلوبات متداولة إذا كانت مستحقة الدفع خلال سنة واحدة أو أقل، وكمطلوبات غير متداولة إذا كانت مستحقة الدفع خلال أكثر من سنة.

المصاريف المستحقة و الأرصدة الدائنة الأخرى

يتم الاعتراف بالمطلوبات عن المبالغ التي سيتم سدادها في المستقبل مقابل البضائع/ الخدمات عندما يتم نقل المخاطر والمزايا المتعلقة بالبضائع إلى الشركة أو عندما يتم استلام الخدمات سواء تمت فوترتها للشركة أم لا.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية ، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية .

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في البلدان التي تعمل الشركة من خلالها .

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالمركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والالتزامات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً أو تحقق الالتزامات الضريبية .

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة مطلوبات (قانونية أو ضمنية) كما بتاريخ المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

إن المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ قائمة المركز المالي ، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وعدم التيقن المحيطة بالالتزام.

عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي ، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية (عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود أمراً مادياً).

عندما يتوقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بذمة مدينة كأصل إذا كان من شبه المؤكد أنه سيتم استلام التعويض ويمكن قياس مبلغ الذمة المدينة بطريقة موثوقة.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

عمولات الشراء والبيع

تقيد عمولات شراء وبيع الأسهم الى الإيرادات حين تحققها .

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم تسجيلها لحساب إيراد الفوائد ضمن قائمة الدخل .

- يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد البنكية بموجب اساس الاستحقاق .

- يتم الاعتراف بالمصاريف على اساس الاستحقاق .

المصاريف

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية المصاريف المباشرة وغير المباشرة والتي لا تتعلق بشكل مباشر بتكاليف المبيعات/ العقود وفقا لمعايير المحاسبة المتبعة وتحتسب المصروفات بموجب أساس الاستحقاق .

رأس المال

يتم إدراج حصص الملكية ضمن حقوق الملكية.

عقود الإيجار

تصنف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تنص شروط الإيجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بتملك المستأجر بشكل جوهري. اما جميع عقود الإيجار الأخرى فتصنف كإيجارات تشغيلية.

الشركة كمستأجر

يتم تحميل الإيجارات المستحقة بموجب عقود إيجار تشغيلية على الدخل وفقا لطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذات الصلة إلا إذا كان أساس منهجي أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من أصل الإيجار. يتم الاعتراف بإيجارات المحتملة الناشئة عن الإيجار التشغيلي كمصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

في حالة استلام حوافز التأجير للدخول في عقود الإيجار التشغيلي ، يتم الاعتراف بهذه الحوافز كالتزام. يتم الاعتراف بالمنافع الإجمالية للحوافز كتخفيض في مصروفات الإيجار على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار ، إلا إذا كان أساس منهجي آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر.

٣ - الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة الشركة القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة . كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة . وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة الشركة بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:
تُقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة، كما تم مناقشتها في الإيضاح رقم (٣)، كمخصص يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة (١٢) شهرًا للموجودات من المرحلة الأولى، أو بما يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. وينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية إذا كانت مخاطر الائتمان قد شهدت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي. ولا يُحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما الذي يمثل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وتأخذ الشركة بالاعتبار، عند تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت زيادة جوهرية، المعلومات الكمية والنوعية التي يمكن الحصول عليها.
- الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة:
تقوم الإدارة بمراجعة الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني (ان وجدت) في قائمة الدخل.
- الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة:
تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير اي تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني (ان وجد) في قائمة الدخل.
- ضريبة الدخل:
يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين ومعايير التقارير المالية الدولية .

- مخصص القضايا:
يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد الشركة (إن وجدت) اعتماداً على دراسة قانونية معقدة من قبل محامي الشركة والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري .
- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:
يتطلب من إدارة الشركة استخدام إجهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة.
- إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة:
عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي ، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق ، الصناعة ، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). تراقب الشركة مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.
- النماذج والافتراضات المستخدمة:
تستخدم الشركة نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة . يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.
- (أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية
تصنف الشركة الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبني إما كإصل مالي أو التزام مالي أو كإداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.
وتحدد الشركة التصنيف عند الاعتراف المبني وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسباً ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.
وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات الشركة بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. وتستعين الشركة عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى ١، تجري الشركة التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا.

(ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام، وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل ثقل المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

(ج) الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي :

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و

- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

٤ - نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك
يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول	٢٠١٨	٢٠١٧
دينار	دينار	دينار
١٠٠	١٠٠	١٠٠
-	١,٧٥٤,٥٣٩	٦٠٠,٩٦١
٤٣,٦٨٨	٨٢٩,٢٠١	٣,١٨٤,٨٠١
٣٦٨,٠٢٣	٤١١,٨١١	

نقد في الصندوق
ودائع لأجل
حسابات جارية
حساب جاري مقابل صافي الأرصدة المستحقة
لعملاء الوساطة المالية *

* يمثل هذا البند حساب جاري مقابل صافي الأرصدة المستحقة لعملاء الوساطة المالية وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية ، كما لا تستحق أية فوائد على هذا الحساب .

٥ - ذمم مدينة - بالصافي
يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول	٢٠١٨	٢٠١٧	٣١ كانون الأول
دينار	دينار	دينار	دينار
٧,٦٥٣,٢١٠	٥,٨٤٤,٧٩٨		
١,٨٢٠,٥٣٩	٨٦٠,١٤٧		
(١٢,٨١٩)	-		
٩,٤٦٠,٩٣٠	٦,٧٠٤,٩٤٥		

ذمم مدينة لعملاء التعامل بالهامش (أ)
ذمم مدينة لعملاء الوساطة المالية (ب)
ينزل : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *

- فيما يلي جدول اعمار ذمم الوساطة المالية :

لغاية ٣٠	٩٠-٣١	١٨٠-٩١	اكثر من ١٨١	المجموع
يوم	يوم	يوم	يوم	دينار
٧٣٩,٥٦٩	٩٠٩,٨٩٤	١٣,٤١٢	١٥٧,٦٦٤	١,٨٢٠,٥٣٩
٧٣٤,٣٤٤	١١٣,٣٦٧	١٢,٤٣٦	-	٨٦٠,١٤٧

* ان الحركة الحاصلة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة كما يلي :

٣١ كانون الأول	٢٠١٨	٢٠١٧	٣١ كانون الأول
دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-
٩,٠٢٤	-	-	-
٩,٠٢٤	-	-	-
٣,٧٩٥	-	-	-
١٢,٨١٩	-	-	-

الرصيد في بداية السنة
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)
الرصيد في بداية السنة المعدل
إضافات

٦ - أرصدة مدينة أخرى
يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول	٢٠١٨	٢٠١٧	٣١ كانون الأول
دينار	دينار	دينار	دينار
٢٢١,٠٠٠	٢٢١,٠٠٠	٢٢١,٠٠٠	
-	٩,٨٩٠	-	
٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	
٢٤٤,٨٢٨	-	-	
٤٦٦,١٨٨	٢٣١,٢٥٠		

صندوق ضمان التسوية
إيرادات فوائد مستحقة
تأمينات مستردة
تسوية التداول

٧ - ممتلكات ومعدات
يتكون هذا البند مما يلي :

للعام ٢٠١٨	أثاث ومفروشات	أجهزة الحاسب الآلي	أجهزة ومعدات	ديكورات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة :					
رصيد بداية السنة	٣٧,٢٣٥	٤٨,٧٠٨	٣٤,٥٩٨	١٠٥,٨١٧	٢٢٦,٣٥٨
إضافات	-	٧,٣٥٦	٩٣٤	-	٨,٢٩٠
استبعادات	-	-	(٨١٤)	-	(٨١٤)
رصيد نهاية السنة	٣٧,٢٣٥	٥٦,٠٦٤	٣٤,٧١٨	١٠٥,٨١٧	٢٣٣,٨٣٤
الاستهلاك المتراكم :					
رصيد بداية السنة	١٣,٢٨٧	٤٠,٨٩٣	١٢,٩٠٩	٤٠,٣٣٨	١٠٧,٤٢٧
إضافات	٣,٢٧٩	٧,٣٧٦	٢,٤٤٢	٩,٨٧٠	٢٢,٩٦٧
استبعادات	-	-	(٧٠٨)	-	(٧٠٨)
رصيد نهاية السنة	١٦,٥٦٦	٤٨,٢٦٩	١٤,٦٤٣	٥٠,٢٠٨	١٢٩,٦٨٦
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٢٠,٦٦٩	٧,٧٩٥	٢٠,٠٧٥	٥٥,٦٠٩	١٠٤,١٤٨
للعام ٢٠١٧					
الكلفة :					
رصيد بداية السنة	٣٧,٦٨٣	٥٣,٩٩٩	٣٥,٧٠٩	١٠٥,٨١٧	٢٣٣,٢٠٨
استبعادات	٤٤٨	٥,٢٩١	١,١١١	-	٦,٨٥٠
رصيد نهاية السنة	٣٧,٢٣٥	٤٨,٧٠٨	٣٤,٥٩٨	١٠٥,٨١٧	٢٢٦,٣٥٨
الاستهلاك المتراكم :					
رصيد بداية السنة	١٠,٤٠٠	٣٨,٢٩٧	١١,٢٦٥	٣٠,٤٦٨	٩٠,٤٣٠
إضافات	٣,٣١٧	٧,٥٥٢	٢,٥٨٢	٩,٨٧٠	٢٣,٣٢١
استبعادات	٤٣٠	٤,٩٥٦	٩٣٨	-	٦,٣٢٤
رصيد نهاية السنة	١٣,٢٨٧	٤٠,٨٩٣	١٢,٩٠٩	٤٠,٣٣٨	١٠٧,٤٢٧
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	٢٣,٩٤٨	٧,٨١٥	٢١,٦٨٩	٦٥,٤٧٩	١١٨,٩٣١
نسبة الاستهلاك السنوية %	٩	٢٠ - ٧	٢٥ - ٢٠	٧	

تبلغ نسبة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل ٥٠,٧٧٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (١٤,٨٢٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧).

٨ - موجودات غير ملموسة
يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول	٣١ كانون الأول
٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
١٠,٧٤٢	١٠,٣١٢
٥,٦٧٥	١٤,٣٩٠
(٦,١٠٥)	(٧,٩٨٣)
١٠,٣١٢	١٦,٧١٩
٢٥-٢٠	٢٥-٢٠

رصيد بداية السنة
إضافات
الإطفاء للسنة

نسبة الإطفاء السنوية %

٩ - رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار موزع على ٥,٠٠٠,٠٠٠ حصة بقيمة اسمية دينار للحصة الواحدة ومملوك بالكامل من بنك الاتحاد .

١٠ - احتياطي اجباري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله بنسبة ١٠% من الأرباح السنوية قبل الضرائب خلال السنة والسنوات السابقة .

١١ - أرصدة دائنة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول	٣١ كانون الأول
٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
٤٥٢,٠٧٩	-
١٢,٧٣٤	١٤,٩١٦
٧٦٣	٣٤٩
-	١٢,٧٤٣
٤٦٥,٥٧٦	٢٨,٠٠٨

تسوية التداول
اتعاب مهنية مستحقة
عمولات وساطة مستحقة
امانات شركات التسويق

١٢ - فوائد دائنة

يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول	٣١ كانون الأول
٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
٣٧٨,٠٧٨	٧٠٢,٣٠٥
١١٢,٥١٥	٢٨,١٥١
٧,٣٠٠	١٠,٤٠٩
٤٩٧,٨٩٣	٧٤٠,٨٦٥

فوائد التعامل بالهامش
فوائد ودائع
فوائد المساهمة في صندوق التسوية

١٣ - مصاريف إدارية
يتكون هذا البند مما يلي :

٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
١١٧,٧٠٩	١٣٤,٩٦٠
١٥,٦٥٢	١٩,١٧٥
-	٤,١٧٧
٨,٠٥٠	١٢,١٠٠
٢,٩٠٠	٣,٠٢٦
٨,١٥٩	٧,٨٦٦
٦,٧٤١	١٠,٣٨٥
١٥,٤٤٥	١٤,٨٦٧
١٤,٦١٧	١٢,٠١١
٧,٥٤١	٨,٥١٨
٥,٥٨٦	٤,٨٧٩
١٢,٩٥٥	١١,٠٤٤
١٣,٩٠٧	١١,٣٣٩
-	١٢,٧٤٣
٩,٤٥٤	٩,٤٥٣
٢٣٨,٧١٦	٢٧٦,٥٤٣

رواتب واجور
مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي
علاوات
مكافآت أخرى
قرطاسية ومطبوعات
رسوم اشتراكات ورخص الايجار
مساهمة الشركة في صندوق الادخار
ايجار
اتعاب مهنية
مصاريف طبية
مصاريف كهرباء
بريد وهاتف
صيانة
مصاريف تسويق
أخرى

١٤ - مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي :

٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
٧٥,٦٣٠	١٩٣,٤٧٥
٢٧٤,٢٣٥	١٧٢,٩٣٣
(١٥٦,٣٩٠)	(٢١٩,٧٣١)
١٩٣,٤٧٥	١٤٦,٦٧٧

الرصيد كما في اول كانون الثاني
مصرف ضريبة الدخل للسنة
ضريبة الدخل المدفوعة
الرصيد كما في نهاية السنة

- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
١,١٤٢,٦٤٣	٧١٦,٧٦٠
-	٣,٧٩٥
١,١٤٢,٦٤٣	٧٢٠,٥٥٥
٢٧٤,٢٣٥	١٧٢,٩٣٣

الربح المحاسبي
مصرف غير مقبول ضريبيا
الربح الضريبي
مصرف ضريبة الدخل

%٢٤
%٢٤

نسبة ضريبة الدخل الفعلية
نسبة ضريبة الدخل القانونية

تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج اعمال الشركة حتى نهاية العام ٢٠١٤ ، قامت الشركة بتقديم الاقرار الضريبية للعام ٢٠١٥ وتم دفع الضريبة المعلنة ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة سجلات الشركة بعد ، أما بخصوص العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ فقد تم قبول الاقرارات الضريبية من قبل ضريبة الدخل وفق نظام العينات ، وبإرأي الإدارة والمستشار الضريبي ان رصيد مخصص ضريبة الدخل في القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ كافي لمواجهة الالتزامات الضريبية المتوقعة .

١٥ - معاملات مع جهات ذات علاقة

تشمل الجهات ذات العلاقة الشركة الام "بنك الاتحاد" والشركات التابعة للبنك والادارة التنفيذية العليا ويتم اعتماد الاسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل ادارة الشركة.

- أ- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة التي تضمنتها قائمة الدخل :
 - بلغت إيرادات العمولات مبلغ ٨٢,٩٢٥ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٤٨٧,٢٥٩ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧) .
 - بلغت العمولات المدفوعة مبلغ ٢,٣١٤ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٩,٥٨٨ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧) .
- ب- أرصدة الجهات ذات العلاقة التي تضمنتها قائمة المركز المالي :
 - بلغت الحسابات الجارية لدى بنك الاتحاد مبلغ ٤١١,٨١١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٣,١٨٤,٧٠١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧) .
 - بلغت الوديعة لدى بنك الاتحاد مبلغ صفر دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (١,٧٥٤,٥٣٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧) .
- ج- رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية :
 - بلغت رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية مبلغ ٥٦,٦٧٨ دينار للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٤١,٨٤٥ دينار للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧) .

١٦ - الأدوات المالية

أ - إدارة مخاطر رأس المال

تقوم الشركة بإدارة رأسمالها للتأكد من قدرتها على الإستمرار وتعظيم العائد لاصحاب المصالح من خلال تحقيق التوازن الامثل بين المطلوبات وحقوق الشريك .

هذا وتتبع الشركة استراتيجية للحفاظ على معدل دين معقول لحقوق الشريك (ويحتسب بتقييم مجموع الدين إلى مجموع حقوق الشريك) ، هذا ولم يطرأ أي تغيير على سياسة الشركة منذ العام ٢٠١٧ .

ب - مخاطر السيولة

مخاطر السيولة ، والتي تعرف ايضاً بمخاطر التمويل، هي المخاطر التي تتمثل بالصعوبة التي ستواجهها الشركة بتوفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات.

هذا وتقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة المستمرة للتدفقات النقدية الفعلية والمتبناة كما ان جزء من اموال الشركة مستثمر في ارصدة لدى البنك وهي جاهزة للوفاء بمتطلبات التمويل قصيرة الأجل و ادارة السيولة . وتعتقد الشركة ان خطر السيولة منخفض حيث تتمكن الشركة من الحصول على التمويل اللازم لها من البنك والأطراف ذات العلاقة .

ج - مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركة.

وترى الشركة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث تقوم بمراقبة الأرصدة بشكل مستمر ونقوم بوضع سقف ائتماني للعملاء مع مراقبة الذمم القائمة بشكل مستمر ، كما تحتفظ الشركة بالأرصدة والودائع لدى مؤسسات مصرفية رائدة .

د - مخاطر أسعار الفوائد

مخاطر أسعار الفوائد هي المخاطر المتعلقة بالتغير بقيمة الاداة المالية نتيجة للتغيرات بمعدلات الفائدة السوقية .

هذا ويتم تحديد تحاليل الحساسية ادناه وفقاً للتعرض لاسعار الفائدة المتعلقة بعملاء الهامش بتاريخ القوائم المالية . كما اعد التحليل على فرض ان الرصيد القائم بتاريخ القوائم المالية كان قائماً طوال السنة . يتم استخدام زيادة او نقص بمقدار ١٪ :

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨		٪ ١ +	٪ ١ -
الربح (الخسارة) للسنة		دينار ٧٦,٥٣٢	دينار (٧٦,٥٣٢)
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧		٪ ١ +	٪ ١ -
الربح (الخسارة) للسنة		دينار ٥٨,٤٤٨	دينار (٥٨,٤٤٨)

١٧ - التزامات محتملة

على الشركة التزامات محتملة تتمثل بكفالة لهيئة الاوراق المالية بقيمة ٦٦٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ بالإضافة الى كفالة لمركز ايداع المالية بقيمة ٢٠٣,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ تم اصدارهما عن طريق بنك الاتحاد (الشريك) .

١٨ - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
نقد في الصندوق وارصدة لدى البنك	٤١١,٨١١	-	٤١١,٨١١
ذمم عملاء التعامل بالهامش المدينة	٧,٦٤٢,٤٤٨	-	٧,٦٤٢,٤٤٨
ذمم العملاء المدينة	١,٨١٨,٤٨٢	-	١,٨١٨,٤٨٢
مصاريف مدفوعة مقدماً	٦,٩٥٠	-	٦,٩٥٠
ارصدة مدينة أخرى	٤٦٥,٨٢٨	٣٦٠	٤٦٦,١٨٨
ممتلكات ومعدات - بالصافي	٢٢,٩٦٨	٨١,١٨٠	١٠٤,١٤٨
موجودات غير ملموسة	٧,٩٨٣	٨,٧٣٦	١٦,٧١٩
مجموع الموجودات	١٠,٣٧٦,٤٧٠	٩٠,٢٧٦	١٠,٤٦٦,٧٤٦

المطلوبات :			
ذمم العملاء الدائنة	٣٥٥,٣٣٢	-	٣٥٥,٣٣٢
مخصص ضريبة الدخل	١٤٦,٦٧٧	-	١٤٦,٦٧٧
ارصدة دائنة أخرى	٢٨,٠٠٥	-	٢٨,٠٠٥
مجموع المطلوبات	٥٣٠,٠١٤	-	٥٣٠,٠١٤
الصافي	٩,٨٤٦,٤٥٦	٩٠,٢٧٦	٩,٩٣٦,٧٣٢

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
نقد في الصندوق وارصدة لدى البنك	٣,١٨٤,٨٠١	-	٣,١٨٤,٨٠١
ذمم عملاء التعامل بالهامش المدينة	٥,٨٤٤,٧٩٨	-	٥,٨٤٤,٧٩٨
ذمم العملاء المدينة	٨٦٠,١٤٧	-	٨٦٠,١٤٧
مصاريف مدفوعة مقدماً	٥,٧١٩	-	٥,٧١٩
ارصدة مدينة أخرى	٢٣٠,٨٩٠	٣٦٠	٢٣١,٢٥٠
ممتلكات ومعدات - بالصافي	٢٣,٣٢١	٩٥,٦١٠	١١٨,٩٣١
موجودات غير ملموسة	٦,١٠٥	٤,٢٠٧	١٠,٣١٢
مجموع الموجودات	١٠,١٥٥,٧٨١	١٠٠,١٧٧	١٠,٢٥٥,٩٥٨

المطلوبات :			
ذمم العملاء الدائنة	١٩٤,٩٧٨	-	١٩٤,٩٧٨
مخصص ضريبة الدخل	١٩٣,٤٧٥	-	١٩٣,٤٧٥
ارصدة دائنة أخرى	٤٦٥,٥٧٦	-	٤٦٥,٥٧٦
مجموع المطلوبات	٨٥٤,٠٢٩	-	٨٥٤,٠٢٩
الصافي	٩,٣٠١,٧٥٢	١٠٠,١٧٧	٩,٤٠١,٩٢٩

١٩ - إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسبة رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الملكية .

تقوم الشركة بإدارة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل . هذا ولم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة .

ان البنود المتضمنة في هيكل رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطي الاجباري والارباح المدورة والبالغ مجموعها ٩,٩٣٦,٧٣٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (٩,٤٠١,٩٢٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧) .

٢٠ - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - تعديلات لم ينتج عنها أثر جوهري على القوائم المالية للشركة :

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٨ أو بعد ذلك التاريخ ، في اعداد القوائم المالية للشركة ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦ .	تشمل التحسينات تعديلات على كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) "تطبيق المعايير الدولية لأول مرة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) "إستثمارات في شركات حليفة ومشاريع مشتركة (٢٠١١)".
	توضح التعديلات ان خيار تنظيم المشاريع الإستثمارية وغيره من المنشآت المماثلة لقياس الإستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل متاح بشكل منفصل لكل شركة حليفة أو مشروع مشترك ، وانه ينبغي اجراء الاختيار عند الاعتراف الاولي .
	وبخصوص خيار المنشأة التي ليست منشآت إستثمارية ، الإبقاء على قياس القيمة العادلة الذي تطبقه الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي هي منشآت إستثمارية عند تطبيق طريقه حقوق الملكية ، تقدم التعديلات توضيحاً مماثلاً بان هذا الخيار متاح لكل شركة حليفة ذات طبيعة إستثمارية أو مشروع مشترك له طبيعة إستثمارية.
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢٢): "المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة".	يتناول هذا التفسير كيفية تحديد "تاريخ المعاملة" لغرض تحديد سعر الصرف الذي يتعين استخدامه عند الاعتراف الاولي بالأصل أو المصروف أو الإيراد ، عندما يؤخذ بعين الاعتبار بان ذلك البند قد سدد أو استلم مقدماً بعمله أجنبي أدت إلى الاعتراف بالأصول غير النقدية أو بمطلوبات غير نقدية .
	ويحدد التفسير ان تاريخ المعاملة هو تاريخ الاعتراف الاولي بالأصول غير النقدية أو الإلتزامات غير النقدية الناشئة عن دفع أو إستلام الدفعات مقدماً. وإذا كانت هناك مدفوعات أو مقبوضات متعددة مقبوضة مقدماً ، فان التفسير تتطلب من الشركة ان تحدد تاريخ المعاملة لكل دفعه أو إستلام المقابل النقدي مسبقاً.

المعايير الجديدة والمعدلة

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية أو أجزاء من تلك المعاملات في حال:

* وجود مقابل بالعملة الأجنبية أو مسعر بالعملة الأجنبية ؛

* تتعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق الإقرار بالموجودات أو الإيرادات أو المصاريف ذات الصلة ؛

* وان الموجودات المدفوعة مقدماً أو مطلوبات الإيرادات المؤجلة غير نقدية.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠): "الإستثمارات العقارية".

توضح التعديلات ان التحويل إلى الإستثمارات العقارية أو منها يستلزم إجراء تقييم يبين فيما إذا كانت العقارات تستوفي أو لم تعد تستوفي بتعريف الإستثمارات العقارية ، ومعززة بأدله يمكن ملاحظتها تشير إلى حدوث تغير في الاستخدام. وتوضح التعديلات كذلك ان الحالات المدرجة في المعيار ليست شاملة وأنه يمكن إجراء تغير في الاستخدام فيما يتعلق بالعقارات تحت الإنشاء (أي ان تغيير الاستخدام لا يقتصر على العقارات المكتملة).

تعديلات على المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم (٢) "الدفع على أساس السهم".

تتعلق هذه التعديلات بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم وتوضح هذه التعديلات ما يلي:

١. عند تقدير القيمة العادلة للدفعة على أساس الأسهم التي تسدد نقداً، ينبغي ان تُتبع محاسبة آثار شروط الاستحقاق وغير الاستحقاق لنفس النهج المتبع في المدفوعات على أساس الأسهم التي تسدد من حقوق الملكية.

٢. إذا كان قانون الضريبة/ القوانين تتطلب من الشركة إبقاء عدداً محدداً من أدوات حقوق الملكية مساوياً للقيمة النقدية للالتزام الضريبي للموظف للوفاء بالتزاماته الضريبية والتي تُحَوَّل بعد ذلك إلى هيئه الضرائب (في العادة نقد) ، اي ان ترتيب الدفعة على أساس الأسهم له "ميزة التسوية بالصافي" ، فإنه يجب تصنيف هذا الترتيب بكامله على انه تسديد من حقوق الملكية ، بشرط انه كان بالإمكان تصنيف الدفعة على أساس الأسهم على انها تسديد من حقوق الملكية حتى لو لم تشمل ميزة التسوية بالصافي.

٣. يجب إجراء المعالجة المحاسبية لتعديل الدفعة على أساس الأسهم الذي يُعدل المعاملة من سداد نقدي إلى سداد من حقوق الملكية على النحو التالي:

- أ - إلغاء الإقرار بالالتزام الأصلي .
- ب - الاعتراف بالدفعة على أساس الأسهم في تاريخ تعديل القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية الممنوحة بقدر ما تكون الخدمات قد قُمت حتى تاريخ التعديل.
- ج - الاعتراف بأي فرق بين القيمة الحالية للالتزام في تاريخ التعديل والمبلغ المعترف به في حقوق الملكية في قائمة الدخل .

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤): " عقود التأمين".

تتعلق هذه التعديلات بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الجديد لعقود التأمين.

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) في أيار ٢٠١٤ الذي وضع نموذجاً شاملاً للمنشآت لإستخدامه في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وسيحل هذا المعيار محل إرشادات تحقق الإيرادات الحالية بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١١) "عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات الصلة.

معيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

المعايير الجديدة والمعدلة

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

إن المبدأ الأساسي لهذا المعيار هو أنه يجب على المنشأة الاعتراف بالإيرادات لتوضيح نقل السلع أو الخدمات الموعودة للعميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. وعلى وجه التحديد، يقدم المعيار منهجاً من خمس خطوات لإثبات الإيرادات:

- الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل.
- الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد.
- الخطوة ٣: تحديد سعر البيع.
- الخطوة ٤: تخصيص سعر للبيع للالتزامات الأداء في العقد.
- الخطوة ٥: الاعتراف بالإيراد عندما تستوفي (أو لدى إستيفاء) المنشأة التزام الأداء.

بموجب هذا المعيار، تعترف المنشأة عندما (أو لدى) الوفاء بالتزام الأداء، أي عندما تُخوّل "السيطرة" على السلع أو الخدمات التي يقوم عليها التزام الأداء المحدد إلى العميل. وقد أضيفت إرشادات أكثر إلزاماً في المعيار للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

تتعلق هذه التعديلات بتوضيح ثلاثة جوانب من المعيار (تحديد التزامات الأداء، واعتبارات الموكل مقابل الوكيل، والترخيص) وبعض الإعفاء الانتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة. **التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء".**

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية"

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) في تشرين الثاني ٢٠٠٩ وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. ولاحقاً تم تعديل المعيار في تشرين الأول ٢٠١٠ ليشمل متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها. كما تم تعديل المعيار في تشرين الثاني ٢٠١٣ ليشمل متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العام. وصدرت نسخته معدلة من المعيار في تموز ٢٠١٤ لتتضمن: (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية، و(ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين البسيطة.

تم اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تموز ٢٠١٤، حيث كان تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار في أول كانون الأول ٢٠١٨. وقد ترتب على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إحداث تغييرات على السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المعترف بها سابقاً في القوائم المالية، علماً بأن الشركة قامت بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) (المرحلة الأولى) الصادر في العام ٢٠٠٩ والمتعلقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية منذ بداية العام ٢٠١٠.

قامت الشركة، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، عدم إعادة إدراج أرقام المقارنة، وتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة وحقوق غير المسيطرئين للفترة الحالية. كما اختارت الشركة مواصلة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩).

لقد أسفر عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إحداث تغييرات في السياسات المحاسبية لتحديد الموجودات والمطلوبات المالية وتصنيفها وقياسها وكذلك الانخفاض في قيمة الموجودات المالية. كما يقوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) بتعديل المعايير الأخرى التي تتناول الأدوات المالية مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) "الأدوات المالية: الإفصاحات".

تحتوي النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): الإعراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

التصنيف والقياس:

تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة ٢٠١٤ تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". وتصنف المطلوبات المالية تصنيفاً مماثلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلا أن هنالك إختلافات بالمتطلبات المطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.

التدني:

قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لقياس خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية قبل الاعتراف بخسارة الائتمان.

محاسبة التحوط:

قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط صمم ليكون أكثر ملائمة مع كيفية قيام المنشأة بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.

إلغاء الإعراف:

تم اتباع متطلبات إلغاء الإعراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية كما هي واردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩).

اثر اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) لسنة ٢٠١٤
ان اثر تطبيق تعديلات التغيرات في السياسات المحاسبية على القوائم المالية للشركة كما في أول
كانون الثاني ٢٠١٨ كانت كما يلي:

القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية	القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)	القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية	القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية
دينار	دينار	دينار	دينار
٩,٤٦٤,٧٢٥	٩,٤٧٣,٧٤٩	٩,٠٢٤	٩,٠٢٤
٣,٨٠٨,٤٤٦	٣,٨١٧,٤٧٠	٩,٠٢٤	٩,٠٢٤

ذمم مدينة - بالصافي
الأرباح المدورة

الرصيد كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨ بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨ بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨ بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨ بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨ بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٩,٠٢٤	٩,٠٢٤	٩,٠٢٤	٩,٠٢٤	٩,٠٢٤
٣,٧٩٥	٣,٧٩٥	٣,٧٩٥	٣,٧٩٥	٣,٧٩٥
١٢,٨١٩	١٢,٨١٩	١٢,٨١٩	١٢,٨١٩	١٢,٨١٩

ذمم مدينة - بالصافي

ب - معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد: لم تطبق الشركة المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية وتفاصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٧	تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٣) "اندماج الأعمال" و(١١) "الترتيبات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (١٢) "ضرائب الدخل" و(٢٣) "تكاليف الإقراض".

(يبدأ من أول كانون الثاني ٢٠١٩)

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٢٣) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل (يبدأ من أول كانون الثاني ٢٠١٩).

يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) ، والأسس الضريبية ، والخسائر الضريبية غير المستخدمة ، والمنافع الضريبية غير المستخدمة ، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وهي تتناول على وجه التحديد:

- ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب ان تعتبر بشكل إجمالي؛
- افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛
- تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) ، والأساس الضريبي ، والخسائر الضريبية غير المستخدمة ، والاعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة ؛
- وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "عقود الإيجار" (يبدأ من أول كانون الثاني ٢٠١٩).

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) كيف يمكن لمعد التقارير بالإعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. كما يوفر المعيار نموذجاً محاسبياً منفرداً للمستأجرين يتطلب من المستأجر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة الإيجار (١٢) شهراً أو أقل أو كان الأصل ذو قيمة منخفضة. ويواصل الموزجون تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية ، حيث لم يتغير منهج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) حول محاسبة الموزجر تغيراً كبيراً عن سابقه معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧).

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية". (يبدأ من أول كانون الثاني ٢٠١٩).

تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي ، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال ، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) "الاستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة" (يبدأ من أول كانون الثاني ٢٠١٩).

تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات ان المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها

المعايير الجديدة والمعدلة
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي
رقم (١٩) "منافع الموظفين"
التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

(يبدأ من اول كانون الثاني ٢٠١٩).

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي
رقم (١) "عرض القوائم المالية".

تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية.

(يبدأ من اول كانون الثاني ٢٠٢٠).

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير
المالية (٣) "اندماج الأعمال"
توضح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" المعدل. يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح.
(يبدأ من اول كانون الثاني ٢٠٢٠).

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢ و ٣ و ٦ و ١٤) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (١ و ٨ و ٣٤ و ٣٧ و ٣٨) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١٢ و ١٩) وتفسير (٢٠ و ٢٢) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (٣٢) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية
رقم (١٧) "عقود التأمين"
ريوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقا لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) "عقود التأمين".
(يبدأ من اول كانون الثاني ٢٠٢٢).

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء ،

تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد
التقارير المالية رقم (١٠) "القوائم
المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة
الدولي رقم (٢٨) "الاستثمارات في
المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة"
(٢٠١١)

(تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير
مسمى. وما يزال التطبيق مسموحاً
به)

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للشركة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة في فترة التطبيق الأولى .

إن الإدارة بصدد دراسة الأثر المحتمل نتيجة تطبيق المعيار الدولي لأعداد للتقارير المالية رقم (١٦) وسيتم الإفصاح عنه في أول قوائم مالية مرحلية في الفترة اللاحقة ، علماً بأن الإدارة تعتقد بأن الأثر غير جوهري .

٢١ - مستويات القيمة العادلة

القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية غير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه أننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للشركة تقارب قيمتها العادلة :

٣١ كانون الأول ٢٠١٧			٣١ كانون الأول ٢٠١٨		
مستوى القيمة			مستوى القيمة		
العادلة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	العادلة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
	دينار	دينار		دينار	دينار
المستوى الثاني	١,٧٧١,٣٠٥	١,٧٥٤,٥٣٩	المستوى الثاني	-	-
	١,٧٧١,٣٠٥	١,٧٥٤,٥٣٩		-	-

موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة :
ودبحة لأجل

مجموع الموجودات المالية غير المحددة بالقيمة العادلة

للبنود المبينة أعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.